انه يجاب بان كلا من البسملة والحمدلة كما يحصل البركة لغيره ويمنع
نقصه كذلك يجب ان يحصل البركة لنفسه كالشاة من اربعين
تزكي نفسها وغيرها فهو اقطع من باب التشبيه البليغ
اي كالاقطع وقيل من قبيل الاستعارة المصرحة غير تام تفسير لناقص
فهو نعت موكد قليل وان تم حسا فلا يرد عليه منطوق الحديث ومفهومه
بالحمد لله اي بالرفع فان التعارض لا يحصل الا بشروط خمسة رفع الحمد وتساوي
الروايتين وكون رواية البسملة بباء وكون الباء صلة يبدا وان يراد بالابتدا فيهما
واحد وهو الابتدا الحقيقي واشارة عطف على علة فهو علة ثانية لقوله
وجمع الخ فالحقيقي يحصل بالبسملة ولم يعكس للقران العزيز وكونه حقيقيا
اي لغة فلا ينافي انه حقيقة عرفية كما قاله ق ل الاختياري اي حقيقة
او حكما او يقال الاختياري هو او اثره ليدخل الحمد على صفاته تعالى الذاتية
سوا تعلقه اي ان تعلق بالفضائل او بالفواضل فالامران سوا
فهمزة التسوية المصرح بها في قولهم التعلق الخ والمقدرة بمعنى ان وسوا خبر مبتدا
محذوف والجملة جواب الشرط وانما اعربنا كذلك لان كلا من ام واو لا تسبقه التسوية
ويحتمل بمعنى الواو بعيد ام بالفواضل وفي نسخة او بالفواضل ان قلنا
براي ابن عبد السلام الخ هذا الكلام انما يحتاج اليه لو كان التقييد بالجميل في المحمود به
كان يقال الثنا بجميل على الجميل الخ فيقال ان قوله بجميل مستدرك لان الثنا
لا يكون بغير جميل واما حيث كان نصا صريحا في المحمود عليه كما يفيده قوله
على الجميل فلا بد منه سوا قلنا براي ابن عبد السلام في معنى الثنا ام لا فلعل الشيخ
اشتبه عليه المحمود عليه بالمحمود به تبعا لشيخ الاسلام فالحاصل اننا نحتاج لقوله
على الجميل ولو قلنا الثنا خاص بالخير وعبارة ح ل على متن البسملة والمصنف توهم
ان قوله في التعريف على الجميل الاختياري وقع محمودا به لا عليه وان على فيه بمعنى
البا فقال وبالجميل اي وخرج بالجميل الثنا باللسان على غير الجميل اي بغير
الجميل اي بالقبيح ان قلنا الخ والحق التحقيق الذي لا التفات الي غيره ان قوله
في التعريف على الجميل وقع محمودا عليه لا به فلا حاجة الي هذا الذي ذكره اذ لا يلزم
على كونه محمودا به ان يكون المصنف قائلا بان المحمود به لا بد ان يكون اختياريا ولم
يذهب الي ذلك الا الجلال الدواني وان يكون سكتنا في التعريف على المحمود
عليه اه تحقيقه الماهية اي ماهية الثنا اي ببيان اجزا حقيقتها لا
الاحتراز

الاحتراز عند من يجوزه وهو الشافعي واتباعه ما كان على جهة الاستهزا
بان لا يعتقد الحامد كمال المحمود قال ح ل والراجح عدم اشتراط اعتقاد الحامد
بل لو اعتقد الحامد عدم اتصاف المحمود بما اثنى به عليه كان حمدا كما تقدم فالمدار
على ظهور قصد التعظيم بان ياتي بما يقصد به التعظيم غالبا مع عدم الاتيان
بما يخالفه ظاهرا والسخرية عطف تفسير قال ذ ق الا هو من كلام الملائكة
للكافر في النار ووصفه بالعزة والكرم باعتبار ما كان فيه في الدنيا قال وكانه توهم
انه لولا اعتبار ما كان فيه من الدنيا لكان كذبا وهم منزهون عنه ويرد بان السخرية
داخلة لذلك فسقط بالمعنى الشامل للقول والاعتقاد وينبي اي يشعر
ويدل لو اطلع عليه من حيث انه منعم الخ حيثية تعليل ومحبة قيل
الاولى حذفه لانه من عطف الخاص فيحتاج لنكتة ولانها قد تكون باعتقاد فقط
وخدمة عطف مرادف والاركان الجوارح غير اللسان والضمير المحجا اي القلب
لانه محل الضمير فهو من اطلاق الحال وارادة المحل هو الحمد عرفا اي نحو ابدال
الحامد بالشاكر ق ل ونسبه علي الاجهوري اذا انسبا الحمد والشكر رمتها بوجه
له عقل اللبيب يوالفه فشكر لدى عرف اخص جميعها وفي لغة للحمد عرفا يرادف
عموم لوجه في سوى ذين نسبة فدونك نسبا ستة لمن هو عارف اي ان الشكر
الاصطلاحي بينه وبين الثلاثة قبله اعني الحمدين والشكر اللغوي عموم وخصوص
مطلق فهذه ثلاث نسب وبين الشكر اللغوي والحمد العرفي الترادف وهو معنى
قوله وفي لغة اي والشكر في اللغة مرادف للحمد عرفا فهذه نسبة رابعة وبين الحمد
اللغوي والاصطلاحي وكذا بين الحمد والشكر اللغويين العموم والخصوص الوجهي
يجتمعان في ثنا باللسان في مقابلة احسان وينفرد به الحمد الاصطلاحي والشكر
اللغوي في ثنا بغير لسان في مقابلة احسان وينفرد به الحمد الاصطلاحي والشكر
اللغوي فهاتان نسبتان فتمت الست كما قال نسبة ستة ما تقرر من ان الشكر العرفي
اخص من الحمد اللغوي خصوصا مطلقا فكل شكر عرفي حمد لغوي ولا عكس
لاختصاص متعلق الشكر العرفي بالله تعالى ولاعتبار شمول الالات فيه
هو الحق الذي ذكره شيخ الاسلام في شرح البهجة سوا اشترط الحمد اعني مطابقة
القلب وعدم مخالفة الجوارح ام لا خلافا لما فصله في متن البسملة فانظره مع
ما كتبته عليه مطلقا اي اختياريا او غيره ما يدل من فعل او غيره مما مر

م الحمد اللغوي ينفرد في ثنا باللسان لا في
مقابلة احسان وينفرد ...